E.2 5688

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ECWA/122
٦ نيسان/ابريل ١٩٨١
الاصل: بالعربية

UN ECONOMIC COMMISSION FOR WESTERN ASIA
LIBRARY

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الثامنة
٣-٧ ايار/مايو ١٩٨١
صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية

البند ١١ من جدول الاعمال المؤقت

الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث

(مذكرة من الامين التنفيذي)

في دورتها العادية الخامسة والثلاثين، أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٣٥/٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ باعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث، وباعلان بداية هذا العقد اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١. وجاءت وثيقة الاستراتيجية على صورة مرفق للقرار المذكور (الوثيقة E/ECWA/122/Add.2).

وتعتبر وثيقة الاستراتيجية الانمائية الدولية من أهم ما صدر عن المجتمع الدولي، حيث جاءت ثمرة مكثفة لمجهودات كبيرة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وحصيلة الخبرة التي اكتسبها المجتمع الدولي من خلال الممارسة والخبرة، ومن خلال عدد كبير من المؤتمرات والاجتماعات الدولية الهامة. وقد استغرق انجاز هذه الوثيقة ما ينوف على السنتين، اعتبارا من صدور قرار الجمعية العامة المتخذ في الدورة العادية الثالثة والثلاثين، برقم ٣٣/١٩٣ بشأن التحضير للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث، وعبر شتى النشاطات التي قامت بها اسرة الامم المتحدة، حيث قامت جميع منظمات الامم المتحدة واجهزتها بتقييم نتائج دراساتها المتخصصة، وبتقديم مقترحاتها بصياغات معينة في مجالات محددة، ودرست هذه المقترحات والصياغات في اجتماعات لجنة التنسيق، المؤلفة من ممثلين لجميع منظمات الامم المتحدة وأجهزتها، وكذلك في اجتماعات ودراسات اللجان الفرعية المتخصصة التابعة للجنة التنسيق. وكذلك أخذت بالاعتبار دراسات ومقترحات لجنة التخطيط الانمائي، المؤلفة

من فريق من الخبراء والمختصين بصفتهم العلمية . ومن ثم فقد بحثت القضايا المتعلقة بصياغة الاستراتيجية في اجتماعات اللجنة التحضيرية التي شكلتها الجمعية العامة خصيصا لهذا الموضوع. ومن ثم نوقشت مسودة الاستراتيجية بصورة مطولة ومفصلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته الثانية لعام ١٩٨٠ ، وأخيرا ضمن الجمعية العامة ذاتها اثناء دورتها الاستثنائية الحادية عشرة ، التي خصصت للبحث في تقييم مدى التقدم في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والعمل من أجل الاسراع بنمو البلدان النامية ، والتعاون الاقتصادي الدولي ، عبر جولة جديدة من المفاوضات الشمولية ، حتى صدرت الوثيقة اخيرا اثناء الدورة العادية الخامسة والثلاثين للجمعية العامة .

وتعتبر هذه الوثيقة ، الشاملة بمضامينها ومحتوياتها ، الدليل الرئيسي لتوجهات الجهود الانمائية ، والاداة الاساسية لتنفيذ السياسات الانمائية في العالم أجمع خلال عقد الثمانينات. وتأتي أهميتها بصفة خاصة في انها وضعت ضمن اطار السعي لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، الذي صدر بشأنه قراران من الجمعية العامة رقم ٣٢٠١ (د-٦) و٣٢٠٢ (د-٦) في أول مايو/أيار ١٩٧٤ بشأن الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وكذلك في انها وضعت بالاستناد الى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الصادر بقرار الجمعية العامة رقم ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والقرار ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ حول التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .

ولقد كان للجنة الاقتصادية لغربي آسيا دورها في المساهمة في طرح الافكار والمقولات التي أخذت بالاعتبار في صياغة وثيقة الاستراتيجية الانمائية الدولية . وقد بدأت هذه الجهود بصدور قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،رقم٧٦ (د-٦)، المتخذ في الدورة السادسة المنعقدة في بغداد بين ٢٨ نيسان/ابريل و ٢أيار/مايو ١٩٧٩ ، والذي قضى بتشكيل لجنة من خبراء التنمية الحكوميين تعمل بالتعاون مع الامانة التنفيذية للجنة على اعداد تقرير حول وجهة نظر منطقة غربي آسيا في الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الثالث. وقد اعدت الامانة التنفيذية ورقة عمل ، درست من قبل اللجنة المذكورة اثناء اجتماعاتها التي عقدت في بيروت بين ٢٩-٣١ آب/اغسطس ١٩٧٩ وتبنت عند ختامها ورقة العمل بعد ان ادخلت عليها بعض التعديلات واضافت اليها أفكارا جديدة ضمنتها تقريرها . وفي اثناء الدورة السابعة للجنة ، التي عقدت في بغداد بين ١٩-٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٠ عرض تقرير لجنة الخبراء الحكوميين ، فشكلت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا خلال الدورة لجنة فرعية ، فأضافت هذه افكارا جديدة واستنادا الى تقرير اللجنة الفرعية المذكورة التي طلبت تحديث الارقام ودمج جميع الافكار في وثيقة واحدة ، والى موافقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا على تقرير اللجنة الفرعية المنبثقة عنه ، قامت الامانة التنفيذية باعادة نظر شاملة واصدرت الوثيقة المعدلة المتضمنة استراتيجية التنمية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وارسلتها الى الحكومات. وتعتبر هذه الوثيقة ، الى جانب كونها

دليلا هاما للعمل الانمائي في المنطقة ، مساهمة المنطقة في الجهود العالمية المبذولة لصياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية (الوثيقة E/ECWA/122/Add.1 (part I) والوثيقة E/ECWA/122/Add.1 (part II)). وفي الوقت الذى كان مشروع الاستراتيجية الانمائية الدولية مطروحا على بساط البحث ، انصبت اهتمامات لجنة التخطيط الانمائي على تقصي مشاكل التنمية واولوياتها واحتياجات السياسات الانمائية ، وذلك على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي في العالم. وبناء على طلب لجنة التخطيط الانمائي اعدت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ورقة "مشاكل التنمية وآفاقها لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الثمانينات" (الوثيقة E/ECWA/122/Add.3). وتدرس هذه الورقة عددا من القطاعات والمسائل والمشاكل الهامة في ضوء وثيقة الاستراتيجية الانمائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، كما تقترح الوسائل التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها ان يساعد في تنفيذ الاستراتيجية والسياسات في مجالات الاولوية على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي . وكانت هذه الدراسة أساسا للمناقشة التي تمت بين الامانة التنفيذية وبعثة التي اوفدتها لجنة التخطيط الانمائي الى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ . وقد قدمت هذه الورقة من قبل الامانة التنفيذية للجنة لتدرس تفصيلا خلال الدورة السابعة عشرة للجنة التخطيط الانمائي ، التي ستجتمع وتدرس الابعاد الاقليمية ودون الاقليمية للاستراتيجية الانمائية الدولية في عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث.

ان الامانة التنفيذية اذ تعرض على اللجنة الوثيقتين الهامتين ، الاستراتيجية الانمائية الدولية ، والاستراتيجية الانمائية الاقليمية ، بالاضافة الى دراسة مشاكل التنمية وآفاقها في المنطقة ، لترى ما تراه بشأنها ، تنوه بأن من الاهمية بمكان ان تبذل جهود مكثفة لتتبع انعكاسات الاستراتيجية الانمائية الدولية على المنطقة ، وكذلك لمتابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية والاقليمية خلال الثمانينات ، لا سيما وان جولة اخرى من المفاوضات الشمولية قد جرت اثناء الدورة الحالية للجمعية العامة دون ان تحقق تقدما يذكر ، وان من المنتظر ان يعقد قريبا مؤتمر عالمي شامل يخصص للمفاوضات الشمولية حول التعاون الاقتصادى الدولي من اجل التنمية ، يؤمل ان يحقق تنازلات اكثر من قبل البلدان متقدمة النمو تجاه البلدان النامية ، ويساهم بالتالي في خلق جو اكثر ملاءمة لتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث.

ومن المفيد التنويه في هذا المجال ان الاستراتيجية الانمائية الدولية ، والاستراتيجية الانمائية الاقليمية قد جاءتا ، من حيث المضمون والتوجهات ، منسجمتين تماما مع روح استراتيجية العمل الاقتصادى العربي المشترك ، وميثاق العمل الاقتصادى القومي ، الصادرين في السادس والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ عن مؤتمر القمة العربي الحادى عشر. والمأمول ان تساهم المبالغ المرصدة للتنمية بالقرار الخاص بعقد التنمية العربي في تحقيق الاستراتيجية الانمائية في هذه المنطقة.